أثر الممارسات الإسرائيلية علي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

رائد جمال أبو غالي

الملخص

قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧، وفرضت نظاما اقتصاديا علي الأراضي المحتلة يهدف إلي السيطرة علي الموارد الطبيعية و تقليص القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني ويوطد التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، واستطاع أن يخلق بنية اقتصادية مشوهه من خلال السياسات والأوامر العسكرية ، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية قامت إسرائيل بفرض حصار شامل علي المناطق الفلسطينية كعقاب جماعي وعزلت المدن الفلسطينية عن بعضها واستخدمت القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني من هدم البيوت واقتلاع الأشجار المثمرة وتدمير الممتلكات الخاصة والمباني الحكومية ،مما ترتب عليها انعكاسات خطيرة تركت أثارا تدميرية علي مختلف مرافق الحياة والقطاعات الاقتصادية
علي وجه الخصوص .

إن فك الارتهان المعيشي الفلسطيني لإسرائيل وتطوير علاقاته الاقتصادية وتعزيزها مع العالم الخارجي يصبح ضرورة حيوية ومطلبا رئيسيا لانجاز مشروع الاستقلال الوطني والعمل علي تقليص التبعية عبر تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتنويع العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي

تهدف هذه الدراسة إلي تسليط الضوء علي واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال مرحلتين المرحلة الاولي وهي سيطرة إسرائيل علي الاراضي الفلسطينية والمرحلة الثانية قيام السلطة الوطنية علي الأراضي الفلسطينية مشيرا إلي السياسات والممارسات التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية بهدف تشويه بنية قطاعات الاقتصاد الفلسطيني وجعله قطاعاته تابعا لقطاعات الاقتصاد الإسرائيلي وتوضيح نتائج تلك الممارسات علي بنية الاقتصاد الفلسطيني

Abstract

Israel has occupied the West Bank and the Gaza Strip in June 1967 . It imposed an economic system on the occupied lands to control the natural resources , reduce the Palestinian economy internal capabilities , and establish the subordination to the Israeli economy .This study aims to shed light on the reality of the Palestinian economy during the periods of the occupation and the rise of National authority on the Palestinian lands , referring to the policies and practices which Israeli authorities followed to destroy the infrastructure of the Palestinian economy sectors , making them following the Israeli economy sectors , and clarifying the results of those practices on the Palestinian economy infrastructure.

أولا:مشكلة البحث

تبرز إشكالية هذا البحث في توضيح أشكال الممارسات الإسرائيلية علي الاقتصاد الفلسطيني والحصار والاغلاق التي تمارسه علي الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة علي وجه الخصوص ومن ثم التعرف علي اثر هذه الممارسات علي الاقتصاد الفلسطيني

ثانيا :فروض البحث

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات نتيجة الممارسات الإسرائيلية مما يستلزم بلورة رؤية تنموية ووضع خطة إستراتيجية للتحرر من التبعية الاقتصادية والسير في طريق التنمية

ثالثا:أهمية البحث

للاقتصاد الفلسطيني وضعية خاصة تميزه عن غيره من اقتصاديات الدول الأخرى ناتجة عن فترة الاحتلال الإسرائيلي المباشر للأراضي الفلسطينية التي استمرت ٢٧ عاما وإتباعها العديد من السياسات وقيامها بالممارسات العملية بهدف تشويه بنية الاقتصاد الفلسطيني ومنعة من التطور والعمل علي إلحاق قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لخدمة قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي ،ومن هنا تظهر أهمية البحث في التعرف علي نتائج الممارسات الإسرائيلية تجاه قطاعات الاقتصاد الفلسطيني

رابعا: أهداف البحث

-المساهمة في بلورة أسس وضوابط العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية وتصحيح الاختلالات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال

-إبراز واقع الاقتصاد الفلسطيني ومدي تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي والعمل علي فتح المجال لقيام تعاون اقتصادي فلسطيني إسرائيلي علي أساس تبادل المنافع

- تكوين رؤية مستقبلية للاقتصاد الفلسطيني وإمكانات استقلاله

خامسا :خطة البحث

أولا :السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني قبل عودة السلطة الوطنية الفلسطينية (1967-1994)

ثانيا : السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني بعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية

النتائج والتوصيات – المراجع

أولا:السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني قبل عودة السلطة الوطنية الفلسطينية (1967-1994)

اتخذت السلطات الإسرائيلية منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام1967 مجموعة من السياسات التي استهدفت ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتتمثل هذه السياسات بمجموعة من القوانين والأوامر العسكرية التي أصدرتها سلطات الاحتلال بهدف خلق تبعية اقتصادية فلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي ،وجعل قطاعات الاقتصاد الفلسطيني تخدم مثيلتها في الاقتصاد الإسرائيلي

١- : الممارسات الإسرائيلية تجاه القطاع الزراعي (1967-1994)

اتخذت السلطات الإسرائيلية مجموعة من السياسات والممارسات التي كان لها عظيم الأثر على القطاع الزراعي ،كما عملت على توجيه القطاع الزراعي وإعادة هيكلته من اجل خدمة القطاع الزراعي الإسرائيلي ، وتمثلت هذه السياسات والممارسات .

أ - الممارسات الإسرائيلية تجاه الموارد الأرضية (1967-1994)

منذ عام1967 قامت السلطات الإسرائيلية بإصدار أوامر وقوانين عسكرية من شأنها السيطرة على أجزاء من الأراضي الفلسطينية كان أهمها:

- الأمر العسكري بشأن (الأملاك المتروكة) وهي أراضي وممتلكات السكان الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة عام1967 أو قبلها وقد عهد الأمر العسكري رقم 58لعام1967 إلى السلطات الإسرائيلية للسيطرة عليها حيث بلغ مجموع المساحات التي استولت عليها السلطات الإسرائيلية نتيجة لهذا الأمر430 ألف دونم

-الأمر العسكري رقم 59 بشأن (أراضي الدولة المسجلة) وهي الأراضي المسجلة باسم الحكومة الأردنية وتقدر مساحتها700ألف دونم، قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرتها .

- الأمر العسكري بشان (الأراضي المغلقة للتدريب العسكري) وهي الأراضي التي يعلن الحاكم العسكري إغلاقها كمناطق للتدريب وبالتالي يتم منع أصحابها الفلسطينيين من دخولها ولقد قدرت مساحة الأراضي التي تم مصادرتها نتيجة لهذا الأمر حوالي1.15 مليون دونم نتيجة لتلك الأوامر والقوانين مما أدى إلى سيطرة السلطات الإسرائيلية على ما 68%من إجمالي مساحة الضفة الغربية و40% من إجمالي مساحة قطاع غزة

ب -الممارسات الإسرائيلية تجاه الموارد المائية (1967-1994)

لقد بادرت السلطات الإسرائيلية بعد يوم واحد من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إلغاء كافة القوانين التي كانت تنظم مختلف صور الحياة ومنها القوانين المتعلقة بالمياه وصدر أول قرار عسكري لينصب مباشرة على المياه في1967/6/7 و ينص علي

"أن كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها هي ملك لدولة إسرائيل"

- قامت السلطات الإسرائيلية بتقييد عمق الآبار الفلسطينية بحيث لا تزيد عمقها عن 100 إلى 200 متر، في حين سمحت للسكان اليهود المقيمين في المستوطنات

بحفر أبار بعمق يتراوح 300إلى 700 متر ، مما أثر على الطاقة التدفقية للمياه من الآبار الفلسطينية وأدى إلى نضوب العديد من الآبار وجفاف عشرات الينابيع
- قامت السلطات الإسرائيلية بإنشاء مناطق لتجمع مياه وادي غزة الذي تقدر (-30 20) مليون متر مكعب سنويا داخل الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية مما قلل من تدفق المياه إلى المناطق الفلسطينية وهذا يعني انخفاض استفادة الفلسطينيين من مياه وادي غزة.
- قامت السلطات الإسرائيلية بتحويل مياه نهر الأردن عن طريق مشروع الناقل القطري الإسرائيلي الذي من خلاله يتم تحويل مالا يقل عن 500 مليون متر مكعب من مياه النهر إلى النقب الأمر الذي أدى إلى انخفاض جريان نهر الأردن.
- اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة تشجيعية ترمي إلى حث المزارعين علي استبدال بعض المحاصيل الزراعية التي تميزت الأراضي الفلسطينية بزراعتها مثل الحمضيات من اجل زراعة الأراضي الفلسطينية بزراعات مكملة للزراعة الإسرائيلية مثل زراعة الزهور والتوت الأرضي وقد اتخذت هذه السياسة أساليب تشجعيه عن طريق وزارة الزراعة التابعة للإدارة المدنية العسكرية أو أذونات التصدير وفي نفس الوقت اتخذت نفس الأساليب لمحاربة بعض المحاصيل حيث انخفضت مساحة الحمضيات من 72ألف دونم إلى57 ألف عام 1992 في قطاع غزة .
- اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة ترمي إلى إضعاف الفلسطينيين بأرضهم ليسهل عليها تفريغ الأراضي من الفلسطينيين ، حيث بلغ معدل الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في إسرائيل ما نسبته3 أمثال معدل الأجر اليومي للعامل في الأراضي الفلسطينية عام1978 ، مما أدى إلى انتقال أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل .
- قامت السلطات الإسرائيلية بتقديم العديد من أشكال الدعم للمزارع الإسرائيلي مثل (برامج دعم الأسعار أو برامج دعم المدخلات وبرامج تنشيط الصادرات وتأمين الإنتاج الزراعي من الكوارث) وقد دعمت هذه البرامج القدرة التنافسية

للمنتجات الزراعية الإسرائيلية في الأسواق الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء ، ونتيجة لهذا الدعم مما أدى لإتباع السلطات الإسرائيلية سياسة إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الأمر الذي أدى إلى تدهور أسعار المنتجات الزراعية الفلسطينية ،وبالتالي خسارة المزارعين الفلسطينيين وإفلاس الكثير منهم وقد ظهرت أثار هذه السياسة بشكل واضح عام1992 بمحصول البطاطس التي قام المنتجون الإسرائيليون ببيع المحصول بسعر تقل 25% عن سعر التكلفة

ـ قامت السلطات الإسرائيلية بإهمال الخدمات والأبحاث الزراعية الفلسطينية وذلك من خلال

تخفيض ميزانية الدائرة الزراعية من 94مليون شيكل عام1969/1968 إلي 11مليون شيكل عام1981/1980 ،وتخفيض ميزانية البحث العلمي من1.6 مليون شيكل عام1972/1971 إلي0.75 مليون شيكل عام1981/1980،وتخفيض عدد العاملين في دائرة الزراعة من 450موظفا عام1976 إلي229 موظفا عام1984 هذا بالإضافة إلي تقليص الخدمات الإرشادية التي تقدمها الدائرة الزراعية وإهمال التعليم الزراعي حيث لم يسمح بإنشاء كلية للزراعةومن الجدير بالذكر أن الأوامر والقوانين العسكرية المتعلقة بالأراضي العربية المحتل وبالمياه التي أصدرتها السلطات الإسرائيلية خلال الفترة ما بين 1967-1989 قد بلغت عددها أكثر من 2000قرار و قانون.

نتيجة هذه السياسات مما أدي إلي :

أ-تفكيك وحدة الضفة الغربية على أساس أن الوجود المكثف للمستعمرات الإسرائيلية جعل المدن العربية مناطق معزولة بعضها عن بعض وتلتف حولها الطرق الجديدة التي تربط المستعمرات الإسرائيلية .

ب-إضعاف القطاع الزراعي الفلسطيني ، إذ أن مصادرة الأراضي وتقليص حجم المياه يؤديان إلي انخفاض كمية الإنتاج الزراعي

ج- انخفاض مساحة الأراضي المزروعة من 2.168مليون دونم عام1964 إلي1.858 مليون دونم عام1968 أي أنها تقلصت بعد الاحتلال مباشرة بمقدار30.960 ألف دونم أي بنسبة 14.3%واستمر الانخفاض ليصل 1.584مليون دونم عام 1983بانخفاض 26.9% .

د-انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من 36%و26% في الضفة الغربية و قطاع غزة إلي26% و19% علي التوالي ،كما انخفض معدل العمالة في القطاع الزراعي من 42% من قوة العمل عام 1970إلي 16% من قوة العملعام1987في الضفة الغربية ومن 27%إلي 11% في قطاع غزة لنفس الفترة

ه-ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1967- 1987ما بين 5 إلي 18ضعفا بينما المنتجات الزراعية لم ترتفع أسعارها سوي بضعفين اوثلاثة أضعاف خلال الفترة

٢- السياسات والممارسات تجاه القطاع الصناعي

هدفت السياسات و الممارسات الإسرائيلية إلى إعاقة نمو صناعات وطنية متطورة والإبقاء على الطابع الحرفي للوحدات الإنتاجية وعدم السماح بتحديثها وذلك من خلال:

أ-فرضت السلطات الإسرائيلية على كل مالك منشأة أن يتوجه للحاكم العسكري للحصول على رخصة مزاولة مهنة وقد اقفل العديد من المنشآت الصناعية نتيجة قيام الحاكم العسكري برفض إعطاء رخص للعديد من الصناعات والحرف ،

ب-فرضت السلطات الإسرائيلية الضرائب المرتفعة علي جميع أنشطة الصناعة والحرف في الأراضي الفلسطينية كما فرضت ضريبة القيمة المضافة الأمر الذي أدي إلي ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي وخفض ربحيته وبالتالي إضعاف قدرته علي منافسة المنتجات الإسرائيلية

ج-قامت السلطات الإسرائيلية بإغراق الأسواق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية التي تتمتع بحرية الحركة وبدعم حكومي من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصناعية الإسرائيلية **ونتيجة هذه السياسات نجد أن :**

أ-مساهمه القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بقيت عند المستوى الذي كان عليه عام1967 حيث لم يزد عام1991 عن 8%ولم تزد قدرة القطاع الصناعي علي استيعاب العمالة سوى 1.7% خلال الفترة 1970-1990

ب- انخفضت عدد المنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية من3000 منشأة عام1966 إلى 2400منشأة عام 1990

ج- انخفضت عدد فروع الصناعات الفلسطينية التي تعتمد على الخامات المحلية والموجهة لتلبية الاستهلاك المحلي كالصناعات الغذائية التي انخفضت نسبتها إلى اجمالي عدد المنشآت من 26% عام1968 إلى 10% عام1990 في المقابل ارتفعت أهمية فروع الصناعات التي تعتمد على استيراد مدخلاتها من إسرائيل والموجهة لتلبية السوق الإسرائيلي كالصناعات النسيجية والملابس التي ارتفعت نسبتها إلى مجموع الصناعات الفلسطينية من 12% عام 1968إلى 20% عام1990.

٣-السياسات والممارسات تجاه قطاع البناء والتشييد

قامت السلطات الإسرائيلية باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتأثيرعلي قطاع البناء والتشيد منها

أ-وضع العقبات أمام إصدار تراخيص البناء ومنع البناء في مساحات عديدة و كبيرة بحجة الدواعي أمنية

ب- تقديم دعما للنشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية بتخصيص150 مليون دولار سنويا كبند ثابت لدعم النشاط الاستيطاني وتحجيم التوسع الفلسطيني في قطاع البناء والتشييد.

ج- هدم12200 منزل خلال الفترة (1967-1988) تحت ستار الأمن أو مبررات أخرى .

د- إصدار أمر عسكري يمنع الفلسطينيين من البناء إلا بارتداد150 متر عن الطريق وهي مسافة طويلة غير مبررة تهدف لعرقلة تطور هذا القطاع .

كان نتيجة هذه الممارسات

- أن السلطات الإسرائيلية قامت بالاستيلاء على 68% من أراضي الضفة الغربية وأكثر من 40%من أراضي قطاع غزة وفرض قيود متعددة على استخدام ما تبقى من الأراضي
- أن ثلث الأسر الفلسطينية تعاني من كثافة مرتفعة تتجاوز3 أشخاص للغرفة الواحدة وان أكثر من6% من الأسر الفلسطينية تعاني من كثافة تتجاوز٥أشخاص للغرفة الواحدة

٤-القيود والممارسات الإسرائيلية تجاه القوى العاملة

إن معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية مرتفعة لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني استيعاب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة لذلك تضطر الأيدي العاملة للعمل في الدول العربية أو إسرائيل وقد انتبهت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة لأهمية هؤلاء العمال بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي لأسباب عديدة منها

-الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين قدرة المنتجات الإسرائيلية على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية .

- تعويض قسم كبير من مستخدمي الجيش في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

- تخوف السلطات من أن تؤدي معدلات البطالة المرتفعة في الأراضي المحتلة إلى انخراط العاطلين في نشاطات ضد الاحتلال الإسرائيلي .

- تعميق وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي عن طريق اعتماد العمال الفلسطينيين في دخلهم على العمل في الاقتصاد الإسرائيلي

لذلك اتخذت السلطات الإسرائيلية عددا من السياسات التي أثرت على تركيبة القوى العاملة الفلسطينية بشكل يخدم مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي ويمكن إبرازها فيما يلي :

أ-سياسة تخفيض قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية

قامت السلطات الإسرائيلية بتخفيض قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية عن طريق التقليص المستمر لتطور القطاعات الاقتصادية الفلسطينية وبالتالي توجه الآلاف من الأيدي العاملة للعمل في إسرائيل - تم إجبار نسبة من قوة العمل بمغادرة الزراعة بسبب قيام إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي والمياه ،أما في مجال الحرف هناك نسبة من العمالة تخلت عن أعمالها بسبب المنافسة القوية للسلع الصناعية الإسرائيلية ،والصناعة التحويلية وهي القطاع ذو الإمكانية الكبيرة في استيعاب العمال فقد تم إعاقة نمو هذا القطاع من خلال الممارسات السابقة(القطاع الصناعي) ،وأما قطاع البناء والتشييد فلم تسمح سلطات الاحتلال لهذا القطاع أن يتوسع استجابة إلى ضغط السوق ، وبالتالي فقد هذا القطاع جزء مهم من القوى العاملة.

لذلك انخفضت قدرة الاقتصاد الفلسطيني علي استيعاب قوة العمل وتوجه أكثر من مائة ألف عامل يمثلون 36% من إجمالي قوة العمل للعمل في إسرائيل

ب -سياسة الطرد والتهجير

لقد تذبذبت حركة المهاجرين من الأراضي الفلسطينية حيث هاجر٢٥ ألف نسمة في نهاية حرب ١٩٦٧ وارتفعت الهجرة عام 1968إلي 47ألف نسمة لتنخفض عام 1985إلي ٨ ألف نسمة في حين بلغت ٢٠ ألف نسمة عام ١٩٨٩ نتيجة لذلك نجد أن عدد السكان عام1982 اقل مما كان عليه حزيران1967 بحوالي 50 ألف نسمة.

ج-سياسة إعاقة تأهيل وتدريب الموارد البشرية

عملت السلطات الإسرائيلية من خلال تحكمها في السياسة التعليمية في الأراضي الفلسطينية على إعاقة تأهيل وتدريب العمالة الفلسطينية بما لا يتناسب مع احتياجات السوق المحلي بهدف تخريج ألاف الطلبة دون وجود فرص عمل مناسبة لهم وتهجيرهم إلى خارج الوطن أو إلحاقهم بالعمالة في إسرائيل في الوقت

التي منعت من إقامة كلية للزراعة ،ورفضت إقامة مراكز تدريب وطنية ،نتيجة لهذه السياسات والممارسات مما أدي إلى :

-انخفاض قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب القوى العاملة من 88% عام1970 إلى 64% عام1986 إلى 60% عام1987.

-ارتفع عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل إلي 40%من حجم العمالة الفلسطينية في منتصف الثمانينات،كما بلغ دخول هؤلاء العمال مع دخول الذين يعملون في دول الخليج العربي أكثر من ثلث الدخل الفلسطيني (35%)

-إحداث خلل هيكلي في القطاعات الاقتصادية لان زيادة أجور العمال الفلسطينيين زادت من تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفعت أسعار السلع المحلية.

-أن استخدام الأيدي العاملة الفلسطينية ترافق معه التضخم المستورد من إسرائيل، حيث بلغ التضخم في الأراضي الفلسطينية 35% عام 1977 و110% عام 1982 .

-انخفاض الاهتمام بالتعليم والتوجه للعمل في إسرائيل حيث وجد69% من عمال الأراضي الفلسطينية لم يكملوا السنة التاسعة من التعليم عام 1983.

٥- القيود والممارسات الإسرائيلية تجاه الجهاز المصرفي

-قامت السلطات الإسرائيلية بإصدارأكثر من 180 أمرعسكري للحد من الأنشطة المصرفية منها الأمر العسكري رقم (76) الذي نص على تداول العملة الإسرائيلية كعملة رسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة والأمرالعسكري رقم (7) الذي يقضي بإغلاق جميع البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ عددها 30فرعا وتجميد أرصدتها ، وبذلك تكون قد منعت من وجود نظام مصرفي عربي لتمويل الإنتاج المحلي ،و في المقابل سمحت للبنوك الإسرائيلية بفتح فروع لها مثل بنك ديسكونت وبنك هبوعيل ، التي انحصر عملها في: تسهيل عمليات التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية وإسرائيل من ناحية أخري ،كما قامت بتجميع المدخرات المحلية والودائع الفلسطينية وتحويل80%منها للبنوك الإسرائيلية، وقامت بتقديم السلفيات قصيرة الأجل بفوائد مرتفعة تراوحتبين-50%

39% ،وكانت الضمانات مرتفعةالأمر الذي دفع الفلسطينيين إلي تجنب التعامل معها خوفا من إعطاء المصارف الإسرائيلية الذريعة لمصادرة الضمانات في حالة العجز عن الدفع لذلك فان مستوي الائتمان الذي قدمته هذه المصارف كانت دائما في حدود 1.19%من الناتج المحلي الإجمالي ولم تتجاوز نسبة الائتمان إلي الودائع 10.42%عام 1984،كماقامت بإغلاق جميع مؤسسات التسليف الزراعي منذ العام1967 بالتالي أصبح تلبية المتطلبات المالية أمرا مستحيلا بالنسبة لأغلبية المزارعين الفلسطينيين

٦- القيود والممارسات الإسرائيلية لنهب الموارد المالية

قامت السلطات الإسرائيلية بعملية سلب واقتطاع الموارد الفلسطينية لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي من خلال ثلاثة قنوات:

أ- الضرائب الجمركية التي كان الفلسطينيون يدفعونها على الواردات من العالم الخارجي عبر إسرائيل وكانت هذه الضرائب تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية

ب-ضرائب الدخل وضرائب الضمان الاجتماعي التي يدفعها العمالة الفلسطينية العاملون في إسرائيل من دون أن تعود عليهم بأية فوائد كما هو الحال بالنسبة للعمال الإسرائيليين.

ج- ما تحصل عليه إسرائيل من استعمال (الشيكل) كعملة رسمية في الأراضي المحتلة، وهو ما يسمي (بريع السيادة) ولقد قدر مجموع الاقتطاعات في العام الواحد ما يعادل 15%-20% من حجم الناتج القومي الإجمالي.

٧-القيود والممارسات الإسرائيلية على قطاع السياحة

قامت إسرائيل منذ عام 1967بإلحاق الأماكن الأثرية والدينية الموجودة في الأراضي الفلسطينية بوزارة السياحة والآثار الإسرائيلية مما أدى إلى توقف نمو القطاع السياحي الفلسطيني حيث انخفض عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية من 69فندقا عام1970 ليصل تدريجيا إلي 50 فندقا عام 1987 وانخفضت نسبة الإشغال فيها في المتوسط من٢٧% إلى اقل من 15% خلال تلك

الفترة ، وبحلول العام 1991 وبلغ عدد الفنادق في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية 46فندقا، وفي قطاع غزة فندقين فقط .

٨-القيود والممارسات الإسرائيلية على قطاع التعليم

أ- قامت السلطات الإسرائيلية بمجموعة من الإجراءات التعسفية لمنع تطور النظام التعليمي وقد شملتهذهالإجراءات كل عناصر العملية التعليمية حيث أصبحت المؤسسات التعليمية تعاني من نقص في أعداد المدارس والمعلمين مما أضرت للعمل بنظام الفترتين بالإضافة إلى سوء التوزيع الجغرافي فهناك 41 قرية في الضفة الغربية بلا أي مدرسة بالإضافة إلى القصور في تطوير المناهج الدراسية القائمة بما يتناسب مع التطور في العلوم الحديثة ، بجانب تعمد تجاهل كل ما يخص التاريخ و التراث الثقافي الفلسطيني والعربي ،هذا بجانب سياسة الإغلاق للمدارس ، وتعرض الطلاب إلى الاعتقال أو الاستشهاد .

ب- قامت السلطات الإسرائيلية بمنع قيام مدارس التعليم المهني والزراعي في الأراضي الفلسطينية حيث لم يتجاوز عدد الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1991/1990 سوي 5جامعات فقط .

نتيجة هذه الممارسات مما أدي إلي انخفاض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام على التعليم من 48.1 دولار لكل فرد عام1987 إلى38.2 دولار عام1993

٩-القيود والممارسات الإسرائيلية على قطاع الصحة

هدفت السلطات الإسرائيلية إلي منع تطور المستشفيات الفلسطينية و الحفاظ على بدائيتها لإجبار العرب على تلقي العلاج في المستشفيات الإسرائيلية ولتحقيق الهدف اتبعت مجموعة من السياسات منها :

أ-عرقلة تطوير المستشفيات العربية وغيرها من المراكز الطبية :

وقفت السلطات الإسرائيلية في وجه أي محاولة لتطوير المؤسسات الصحية مما أدى إلي بقاء هذه المؤسسات على حالها منذ الاحتلال ويتضح ذلك من خلال

استمرار مستشفى منطقة الخليل الوحيد (عالية) دون تطوير منذ إنشائه عام1958 بسبعة ألف سرير رغم تزايد عدد سكانها إلى نحو200 ألف نسمة ،كذلك الحال أيضا في منطقة نابلس وقلقيلية وجنين وطولكرم ،وقد انعكس ذلك في انخفاض عدد المستشفيات في الضفة الغربية من٢٧ مستشفي ١٩٦٧ إلى 22 عام 1980إلى 16عام 1990، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة الأسره لكل مائة ألف مواطن من 3.9 سريرعام 1967 إلى1.95 سرير عام 1985 وذلك مقابل6.9 سريرفي إسرائيل عام1985، أما في قطاع غزة فقد تدهورت الأوضاع الصحية بشدة فتحول المستشفى الرئيسي في قطاع غزة (الشفاء) إلى مستشفى بدائي.

ب-تدني مستوى الخدمات التي تقدمها المراكز الطبية ،فهناك ما يزيد عن 333قرية وتجمعا سكانيا في الضفة الغربية لا توجد أي خدمات صحية علي الإطلاق،أما عدد الأطباء لم يزد إلا 319طبيبا خلال الفترة من1967 إلى 1985 الذين يضطرون للهجرة إلي الخارج تحت ضغط أعمال القمع والإرهاب،وأن معدل الأطباء بالنسبة للسكان منخفض للغاية حيث بلغ 11طبيب لكل 10 ألاف نسمة في الضفة الغربية و10أطباء لكل 10ألاف نسمة في قطاع غزة ومعدل الممرضات منخفض أيضا حيث بلغ ١.٤ممرضة لكل 1000نسمة في الضفة الغربية و 1.5ممرضة لكل 1000نسمة في قطاع غزة،وكذلك كان حال العاملين في المهن الطبية المساعدة التي انخفض عددهم من1030فردعام ١٩٦٧إلي178فرد فقط عام 1985 ،كما ألغيت تخصصات مثل المختبرات والصحة والباثولوجي،

و نتيجة الممارسات السابقة مما أدي إلي انخفاض متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية من 17.8 دولار لكل فرد عام1978 إلى13.3 دولار لكل فرد عام1983 بينما بلغ متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي من الخدمات الصحية 200 دولار عام1983 أي ما يفوق مثيله في الأراضي المحتلة بنحو 15مرة لنفس العام .

10-القيود والممارسات الإسرائيلية على قطاع البنية التحتية

قامت السلطات الإسرائيلية بتجاهل تطوير البنية التحتية ،فلم تتجاوز نسبة الإنفاق الرأسمالي الحكومي علي البنية التحتية من الناتج المحلي أكثر من 1% خلال فترة الاحتلال ، هذه الميزانية لا تكفي لصيانة المرافق العامة وتطويرها

جدول(1)البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة و إسرائيل بين عامي1992-1994

البلد	السكان بالمليون	التزود بالكهرباء كيلو وط لكل 100 شخص	البيوت المربوطة بالصرف الصحي %	عدد الهواتف لكل 100شخص	عدد أمتار الطرقات لكل 100شخص
الضفة والقطاع	2.4	13	25	3.1	80
إسرائيل	5.1	82	100	37.1	266

المصدر:أشوكا مودي :البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة :المؤسسات والنمو، معهد أبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) أيلول 1997،ص8

أ-القيود والممارسات الإسرائيلية على قطاع الطاقة الكهربائية

لا يوجد محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية أو قطاع غزة ويقتصر إمداد الكهرباء في الأراضي الفلسطينية علي إسرائيل فقط ، وعلى الرغم من التطور في نسبة المستفيدين من الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية من 45.85%عام1974إلي75.5%عام 1992

وقطاع غزة من٣٤.٥% إلى ٩٧.٥ % لنفس الفترة إلا أن هناك أماكن كثيرة لا تصلها الخدمات الكهربائية ، وأخرى تصلها على نحو متقطع، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الطاقة في الاراضي الفلسطينية 13كيلو وات لكل100 فرد في حين بلغ في إسرائيل 82 كيلو وات والأردن 25 كيلو وات ، كما بلغ متوسط ما يدفعه المواطن الفلسطيني من12-18 سنتا أمريكيا لكل كيلو وات في الساعة في الوقت الذي يدفع فيه الإسرائيلي نحو9.2 سنتا أمريكيا فقط .

ب-القيود والممارسات الإسرائيلية على الاتصالات

احتكرت إسرائيل تزويد المناطق الفلسطينية بخدمات الاتصالات وظلت شبكة الاتصالات في المناطق الفلسطينية جزء من شبكة الاتصالات الإسرائيلية مما أدي إلي تراجع مستوي الخدمات المقدمة من جهة ، وانخفاض حجم المعروض لجمهور المستفيدين من جهة أخري حيث لم يتجاوز كثافة توفر الهاتف الثابت في الأراضي الفلسطينية 3%فقط مقابل 30% في إسرائيل، بينما استغرق الحصول علي خط هاتفي آنذاك مدة زمنية لا تقل عن 10-15عاما ،و تم حظر استخدام جهاز الفاكس وأجهزة الاتصالات الأخرى في بعض الأحيان**ج-القيود والممارسات الإسرائيلية على قطاع النقل**

قامت سلطات الاحتلال منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية بشق الطرق لربط المستوطنات مع بعضها البعض ، وفي المقابل أهملت الطرق التي تربط المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين وبقيت هذه الطرق قليلة ومزدحمة وتفتقر إلى الصيانة التي لا تزيد أطوالها عن2000 كم مربع في الضفة الغربية و 170كم مربع في قطاع غزة وتحتاج ٤٠% منها إلى إصلاح ولا يوجد خطوط سكك حديدية تربط أجزاء الضفة الغربية بعضها البعض أو تربطها مع قطاع غزة أو بالعالم الخارجي ، أما فيما يتعلق بالمواصلات البحرية والجوية فليس لها وجود ذلك أن تنقل الفلسطينيين يتم عبر الموانى البحرية والجوية الإسرائيليةحيث أغلقت ميناء غزة كما أغلقت مطار القدس الدولي في قلنديا نتيجة لذلك نجد أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الطرق بلغ 80 متر لكل 100 فرد ، وفي الأردن 170متر ، وفي إسرائيل266متر.

١١- القيود والممارسات الإسرائيلية على التجارة الخارجية

أ-استهدفت السياسة الإسرائيلية ضم السوق الفلسطيني وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي فسعت بداية إلي إحكام سيطرتها علي التجارة الخارجية الفلسطينية واستخدمت هذه القناة لإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني والحاقة بالاقتصاد الإسرائيلي وفرضت اتحاد جمركيا أحادي الجانب وغير متكافئ مع

الأراضي الفلسطينية فكان هناك حرية تامة لدخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية ، في المقابل كان هناك بضائع فلسطينية ممنوعة من الدخول إلي الأسواق الإسرائيلية وأخرى يسمح لها بالدخول بكميات تحددها السوق على نحو لا ينافس البضاعة الإسرائيلية .

ب-قامت السلطات الإسرائيلية بمنع التصدير المباشر للمنتجات الفلسطينية إلى أوروبا الغربية إلا أنها سمحت بالتصدير عبر الجسور، غير أن الرسوم المفروضة على تصاريح التصدير للشاحنات والسائقين وإجراءات العبور المعقدة على الجسور قلصت من عوائد التصدير،

ونتيجة الممارسات السابقة :

أ-قيمة الصادرات ارتفعت من35.5مليون دولار عام1968 إلي294.80مليون دولار عام 1993 بما يمثل معدل سنوي 8.38% خلال الفترة وقد تضاعفت8 مرات.

ب-قيمة الواردات ارتفعت من64.9مليون دولارعام1968إلى1255 مليون دولارعام 1993 بما يمثل معدل نمو سنوي 12.24% خلال الفترة حيث تضاعفت 19مرة .

ج-ازداد العجز في الميزان التجاري الفلسطيني من34.4 مليون دولار عام 1968 إلى 939.2مليون دولار عام1992،وشكلت نسبة العجز في التبادل التجاري السلعي مع إسرائيل حوالي ٩١%من إجمالي قيمة العجز التجاري للأراضي الفلسطينية

د- طرأ تغير كبير في التركيب السلعي للتجارة الخارجية الفلسطينية حيث كانت الصادرات قبل الاحتلال معظمها من السلع الأولية (الحمضيات – الفواكه – الزيتون) والمنتجات الصناعية الاستخراجية (الحجارة – البلاط – الطوب) ومنتجات الصناعات التقليدية والتراثية والسياحية ،إلا أن الوضع قد تغير بعد الاحتلال حيث شكلت الصادرات الصناعية 80.6% من إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية عام 1986.

ه-شهد التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الفلسطينية تغير جذريا حيث لم يكن للضفة الغربية وقطاع غزة قبل الاحتلال أي تعامل اقتصادي مع إسرائيل وكان معظم المعاملات التجارية لتلك المناطق يتم مع الدول العربية المجاورة وخصوصا الأردن ومصر حيث تغيرت اتجاهات التجارة الخارجية بشكل كبير بعد الاحتلال فنهاية السنة الأولى للاحتلال عام 1968 أصبح أكثر من65 % من إجمالي التبادل التجاري السلعي للضفة الغربية وقطاع غزة تتم مع إسرائيل واستمرت ازدياد وزن إسرائيل في التجارة الخارجية الفلسطينية لتصبح السوق الإسرائيلية تستوعب أكثر من 91% من الصادرات السلعية الفلسطينية ،كما شكلت الواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل أكثر من 84% من الواردات السلعية للمناطق الفلسطينية، ولم تقتصر هذه التبعية علي السلع بل امتددت إلي سوق الخدمات بخاصة النقل والشحن والاتصالات.

ثانيا : السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني بعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية

قامت منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني والحكومة الإسرائيلية بتوقيع اتفاق الاعتراف المتبادل (اتفاقية أوسلو)في سبتمبر ١٩٩٣والذي نصعلي فترة انتقالية لمده خمس سنوات يتوصل الطرفان خلالها إلي اتفاق نهائي حول جميع الأمور المتعلقة ب (الحدود – القدس – اللاجئين – المستوطنات – المياه) وفي ابريل ١٩٩٤تم توقيع اتفاق لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية خلال الفترة الانتقالية يسمي بالبروتوكول الاقتصادي أو (اتفاق باريس الاقتصادي)

١- السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه القطاع الزراعي

ما زال القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر استهدافا لأنه يتضمن الأرض والمياه

أ-السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الموارد الارضية (جدار الضم والتوسع)

لم يتطرق اتفاق أوسلو إلي موضوع السيادة علي الأرض حيث تم تأجيلها لمفاوضات المرحلة النهائية حيث نص اتفاق أوسلو علي (أن لا يقوم أي من الطرفيين بممارسات تغيير أي من الحقائق علي الأرض خلال الفترة الانتقالية)

بلغت عدد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠مستوطنةعام ١٩٩٤ثم اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة توسيع هذه المستعمرات منذ اتفاقية أوسلو سواء بالاستيلاء على أراضي فلسطينية جديدة وضمها لهذه المستعمرات أو بناء وحدات سكنية فيها أو تكثيف التواجد السكاني بجلب المزيد من المهاجرين اليهود وتوطينهم.،حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة منذ توقيع اتفاقية أوسلو حتى العام2000 حوالي420 ألف دونم

لقد واصلت السلطات الإسرائيلية سياسة تجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار وتخريب أبار المياه وشبكات الري والبيوت البلاستيكية وهدم مزارع الدواجن ، ومن اخطر الممارسات الإسرائيلية اتجاه الأرض هو إقامة جدار الضم والتوسع الذي يؤدي إلي مصادرة 2.596مليون دونم من أراضي الضفة الغربية كما سيؤدي إلي الاستيلاء علي الحوض المائي الجوفي ، حيث سيؤدي لسحب ما يزيد عن400مليون متر مكعب من المياه الفلسطينية سنويا كما سيجعل إسرائيل تسيطر علي 40 بئر مائي فلسطيني بالإضافة إلي تضرر51بئرأخر، نتيجة لذلك فان نوعية المياه المستخرجة ستتأثر سلبا نتيجة السحب الإسرائيلي الكثيف الذي يفوق معدلات التغذية الطبيعية .

نتيجة لذلك أصبحت إسرائيل تسيطر علي 60% من أراضي الضفة الغربية ولا تسمح للفلسطينيين بالتصرف بحرية بما تبقي لهم من موارد أرضية،أما في قطاع غزة فإن المزارعين محرومون من الوصول للأراضي الزراعية داخل منطقة عازلة بعمق100-300 متر بطول 45 كيلو متر علي الحدود بين غزة وإسرائيل وان هذه الأرض الواقعة داخل المنطقة العازلة تسهم بنحو 30 % من إجمالي الإنتاج الزراعي في غزة وحوالي 10% من السلع الزراعية المصدرة

وأصبح 46% من الأراضي الزراعية بغزة بعد يونيو2009إما لا يمكن الوصول إليها أو توقفت عنالإنتاج.

ب- السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الموارد المائية

-إن موضوع المياه احد المواضيع المؤجلة علي جدول مفاوضات الحل الدائم ،وقد جاءت المادة ٤٠من اتفاق طابا الخاص بالمياه الذي تم توقيعه الذي نص علي (أن تقوم إسرائيل بتزويد السلطة الوطنية الفلسطينية ٢٨.٦ مليون متر مكب سنويا للاستعمال المحلي) وصفت بأنها عاجلة جدا ومع ذلك لم تلتزم إسرائيل بتطبيق ما تم الاتفاق

- قامت السلطات الإسرائيلية بمنع حفر أبار جديدة في المناطق الفلسطينية خاصة في المناطق الريفية حيث يوجد في الضفة الغربية 326 بئر زراعيا مرخصا تم حفر معظمها في فترة ما قبل الاحتلال ،كما قامت بتركيب عدادات مياه علي جميع هذه الآبارلتحديد كمية المياه المستخرجة من هذه الآبار وفرضت عقوبات وغرامات علي الآبار التي تتجاوزالكمية المسموح باستخراجها

-قامت السلطات الإسرائيلية بالسيطرة علي الأحواض في الأراضي الفلسطينية حيث تستحوذ إسرائيل علي85% منها ولا تترك للفلسطينيين سوى 15%فقط وقد بلغ متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه 70لتر في اليوم هو يقل عن المتوسط الذي توصي به منظمة الصحة العالمية البالغ 150لترفي اليوم ويستهلك المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية تسعة أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني، كما يقوم المواطن الفلسطيني بدفع خمسة أضعاف مما يدفعه المستوطن الإسرائيلي لكل متر المكعب من المياه

-قامت السلطات الإسرائيلية بتقليص المسافة المسموح الصيد فيها من 20 ميل بحريا وهي المسافة المتفق عليها في الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلي 3 أميال بحري عام 2008 فيما قلصت المسافة إلي اقل من ذلك حيث فرضت حظراًتاماً علي بحر غزة أثناء العدوان الإسرائيلي علي قطاع غزة خلال الفترة 27ديسمبر 2008إلي18 يناير 2009 حيث منعت بموجبه صيادي

القطاع من الاقتراب من مرفأ الصيد وممارسة مهنة الصيد كما قامت بمطاردة الصيادين في المنطقة 3ميل وملاحقتهم وإطلاق النار عليهم واعتقالهم وفرض غرامات مالية باهظة عليهم هذا بجانب إغلاق ميناء الصيد والحد من حركة الصيادين

نتيجة للممارسات الإسرائيلية سابقة الذكر نجد أن :

-الأراضي الفلسطينية تعاني نقص في كمية المياه حيث بلغت كمية المياه المشتراه من شركة ميكوروت الإسرائيلية5 .63مليون متر مكب للعام 2014

-انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من 10.9%عام 2000إلي3.3%عام2015،كما انخفضت نسبة استيعاب القطاع الزراعي من العمالة من 13.7%عام2000إلي ٨.٧% عام ٢٠١٥

٢- السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه القطاع الصناعي

جاء في البند الأول من المادة رقم (9)الخاص بالصناعة من بروتوكول باريس الاقتصادي الذي ينص علي (حرية حركة السلع الصناعية بدون أية قيود بما في ذلك الجمارك وضريبة الاستيراد بين الجانبين وفقا لتشريع كل جانب) ،إلا أن الممارسات الإسرائيلية علي القطاع الصناعي هدفت إلي تقييد الصناعات المنافسة للصناعات الإسرائيلية لذلك قامت بوضع العراقيل التي أثرت بشكل سلبي علي القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية وتتمثل في :

أ-عرقلة وصول المواد الخام إلي المصانع الفلسطينية حيث أنها تستورد من إسرائيل نحو 90% من المواد الخام اللازمة لتشغيلها ، مما أدى إلى توقف بعض المصانع

ب-منع خروج المواد المصنعة المعدة للتصدير مما أدى إلى ازدياد كبير في المخزون .

ج- حجز عدد كبير من الحاويات (بضائع ومواد خام) مما ترتب على ذلك دفع غرامات تأخير وجودها في الموانئ الإسرائيلية مما زاد من تكاليف الإنتاج.

د-التدابير الأمنية والرسوم الجمركية وإجراءات النقل عبر الحدود قد جعلت الأنشطة التجارية باهظة التكاليف ،حيث أن التكاليف التي يتحملها التجار الفلسطينيون هي اعلي بنسبة 30%عن التكاليف التي يتحملها نظرائهم التجار الإسرائيليون .

ه-فرض حصار علي قطاع غزة الأمر الذي أدي إلي إغلاق 3.500منشاة صناعية وحرفية وتوقف 600 مصنعا للخياطة عن العمل ،و توقف 95% من الورش الهندسية إضافة إلي توقف 80% من مصانع الأثاث وانضمام أكثر من 140ألف عامل في هذا القطاع إلي أعداد العاطلين عن العمل حيث تقدر الخسائر الشهرية للحصار والإغلاق علي القطاع الصناعي ١٦مليون دولار

و-الاستهداف الإسرائيلي المباشر للقطاع الصناعي خلال الحروب الثلاثة ،فكان نتيجة حرب2009 تدمير50%من الوحدات الصناعية تدميرا كامل بينما دمرت باقي الوحدات تدميرا جزئيا،

نتيجة لهذه الممارسات مما أدي إلي انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من ١٧.٣%عام ٢٠٠٤إلي 13.4%عام 2015وأيضا انخفاض استيعابه من القوى العاملة من ١٤.٣ عام ٢٠٠٠ إلي 13%عام2015

٣-السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه قطاع البناء والتشييد

يعتبر قطاع البناء والتشييد من أكثر القطاعات الإنتاجية التي ارتبطت بعملية التنمية بعد اتفاق أوسلو حيث سادت حالة من التفاؤل والاستقرار السياسي خاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية علي الأراضي الفلسطينية ورجوع عدد كبير من الفلسطينيين إلي الداخل التي نجم عنها حركة نشطة في مجال البناء والإنشاءات خاصة في قطاع غزة إلا أنة بعد انتفاضة الأقصى وما تبعة من ممارسات إسرائيلية حيث:

أ-قامت السلطات الاسرائيلية بمنع تدفق مواد البناء نتيجة لإغلاق (معبر صوفيا) بين إسرائيل وقطاع غزة معظم فترات العام وهو المعبر المخصص من قبل إسرائيل حصريا لدخول مواد البناء منها إلي قطاع غزة مما أدي إلي توقف الكثير

من الشركات والمؤسسات العاملة في مجال البناء والتشييد بسبب عدم توفر الحديد والحصمه التي ارتفعت أسعارها في السوق إلي أكثر من ٨٠٠%كما توقفت معظم المشاريع والإنشاءات العامة كما أغلقت كافة مصانع البناء (١٣مصنع بلاط و٣٠ مصنع اسمنت و١٤٥ مصنع رخام و٢٥٠مصنع طوب) مما سبب فقدان ٣٥٠٠ وظيفة وبذلك بصل إجمالي العاملين المتعطلين في الصناعات الإنشائية حوالي ١٨الف عامل وتقدر قيمة المشاريع الإنشائية التي توقفت بسبب الإغلاق الإسرائيلي ٣٥٠ مليون دولار

ومن الجدير ذكره أن قطاع غزة لم يدخله أي كميات من الاسمنت من الخارج خلال العام٢٠٠٧حتى عام ٢٠١٠، قبل أن تبدأ كميات بسيطة في دخول الاسمنت خلال السنوات التي تلت ذلك حيث تبلغ كمية المواد الإنشائية التي تدخل غزة من المعابر١٠%من الاحتياجات السنوية ويبلغ النمو السنوي الطبيعي للوحدات السكنية ٥٠٠٠ وحدة

ب- قامت السلطات الاسرائيلية بشن الحروب المتتالية علي قطاع غزة وكان اخرها عام ٢٠١٤حيث تم تدمير ٩ألاف وحدة سكنية تدميرا كليا بالإضافة إلي ٤٧ألف وحدة سكنية تم تدميرها جزئيا وبلغ عدد المدارس التي تم تدميرها كليا ٣٢٧ مدرسة بالإضافة إلي ٦جامعات تم تدميرها جزئيا ،فيما بلغ عدد المساجد التي تم تدميرها كليا ٧١مسجدا وبعض الكنائس ،أما المباني الحكومية التي تم تدميرها كليا بلغ ٢٠مبني ،وتدمير ٢٩مستشفي ومركز رعاية صحية أولية ،هذا بجانب الحروب السابقة ٢٠١٢،٢٠٠٨

- نتيجة للممارسات سابقة الذكر فقد تأثر قطاع البناء والتشييد بصورة ملحوظة ، فقد بلغت مساهمته ٤.٥% وقدرته الاستيعابية من العمالة٧.٢% عام٢٠١٤ بعد أن كان يساهم ١٠% من إجمالي الناتج المحلي ويستوعب أكثر من ١٨% من الأيدي العاملة الفلسطينية.

٤- السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه القوي العاملة

نصت المادة السابعة الخاصة بالعمالة في بروتوكول باريس الاقتصادي(سيحاول كل الجانبين الإبقاء علي تنقل العمالة العادية بينهما مع الاحتفاظ كل جانب بحقه في تحديد حجم وشروط حركة العمل إلي منطقته من وقت لأخر فإذ أغلق احد الجانبين الحركة العادية مؤقتا فانه سيعطي الجانب الأخر إشعارا ويحق للجانب الأخر أن يطالب بمناقشة ذلك الأمر في اللجنة الاقتصادية المشتركة)

- قامت السلطات الإسرائيلية بمنع العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل بدون تصاريح،

ثم قامت بمنع 120 ألف عامل من العمل في إسرائيل منهم 45 ألف عامل يمتلكون تصاريح والباقي بدون تصاريح مما تسبب في انقطاع دخلهم الذي يقدر بحوالي 3.5 مليون دولار يومياً على أساس أن متوسط الأجر اليومي للعمال داخل إسرائيل هو 27.5 دولار للعامل الواحد، بجانب ما تفقده السلطة من الضرائب وبدل التأمين الصحي التي كانت تجبي من هؤلاء العمال والتي تقدر بحوالي 5 مليون دولار شهرياً.

٥-السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الجهاز المصرفي

نصت المادة ٤ في القضايا المالية والنقدية في اتفاق باريس الاقتصادي على إنشاء سلطة النقد الفلسطينية لتنظيم وتطبيق السياسات النقدية والمالية و تكون هذه السلطة مفوضة بوضع سياسات مالية واسعة المدى كانت صلاحية وضعها في يد الحكومة الإسرائيلية مثل إدارة الاحتياطيات الرسمية وإجازة المصارف والقوانين المصرفية وتسوية حسابات تبادلات العملات الأجنبية مع إسرائيل والأردن أي أن لها صلاحيات البنك المركزي في أي دولة باستثناء إصدار عملة وطنية مستقلة ،وقد قدرت خسارة الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم إصدار عملة وطنية بحوالي ٤ %من إجمالي الناتج المحلي ويكون متوسط خسارة الاقتصاد الفلسطيني

٢٨٢٢.٤٦مليون دولار وذلك للفترة من ٢٠١٠-١٩٩٤أي بمعدل سنوي١٦٧.٤٠٥مليون دولار

- تراجع أداء القطاع المصرفي الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى حيث تعطل عمليات نقل الشيكات وإعاقة عمل المقاصة الفلسطينية ووقف نقل الأموال السائلة بين المدن (أزمة سيولة خانقة) واقتصار عمل البنوك على أنشطة السحب والإيداع بحيث أصبحت تعمل بأقل من ٤٠% من طاقتها وتمثلت الأضرار في :

- توقف التحويلات الخارجية المتوقعة

- ٦٥% من أصول ودائع البنوك الوطنية الموجودة كودائع في البنوك الإسرائيلية محتجزة مع أرباحها منذ بدء الانتفاضة وبلغ إجمالي هذه الودائع ٧٥٠ مليون دولار .

- ارتفاع نسبة الشيكات المرجعة إلي حوالي ١٣% وهذه النسبة في ازدياد مستمر،مما أدي إلي رفض كثير من التجار الإسرائيليين التعامل شيكات التجار الفلسطينيين .

٦-السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه قطاع السياحة

تأثر القطاع السياحي بالآثار السلبية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي والإغلاق المستمر لمدينة القدس منذ آذار 1993 مما أدى إلى تدمير السياحة في فلسطين التي تعتمد بشكل كبير على مدينة القدس حيث تتركز فيها أهم الأماكن السياحية ونتيجة لذلك تراجعت مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي التي شكلت 2% إلي اقل من0.5%.

وبقيت عادات القطاع السياحي محدودة بسبب هيمنة الجانب الإسرائيلي على ما يزيد عن 90% من المواقع السياحية في الأراضي الفلسطينية من جهة واحتكار الإسرائيليين لوسائل النقل والخدمات السياحية، فعلى سبيل المثال في عام 1994 كان 78% من السياح الوافدين إلى إسرائيل قاموا بزيارة مواقع سياحية في الضفة

الغربية لكن الإيرادات الفلسطينية من هذه النسبة لم تتعدى 180 مليون دولار مقابل 2.7مليار دولار إيرادات إسرائيل في نفس العام

ومع انتفاضة الأقصى تضرر قطاع السياحة نتيجة الممارسات الإسرائيلية حيث انخفضت نسبة الإشغال في القطاع الفندقي إلى الصفر بعد انتفاضة الأقصى مما لحق به خسائر فادحة، هذا بجانب تعطل مئات العاملين في السياحة و قطاع النقل السياحي. وتقدر خسائر القطاع السياحي بأكثر من 150 مليون دولار.

٧- السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه البنية التحتية

تشتمل البني التحتية علي الكهرباء والصرف الصحي والاتصالات و قطاع البريد والنقل والمواصلات

أ-السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الكهرباء

لا توجد محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية ، أما قطاع غزة فيوجد محطة واحدة لتوليد الكهرباء ولكنها لا تكفي لسكان قطاع غزة ويتم استيراد الكهرباء من إسرائيل ومصر.

حيث يبلغ المعروض من الكهرباء في قطاع غزة 212 ميجاوت(إسرائيل 120 ميجاوت ومصر 27ميجاوت ومحطة غزة65 ميجاوت) بينما احتياجات قطاع غزة تبلغ440 ميجاوت في فصل الصيف والشتاء و380 ميجاوت باقي العام ويتبع هذا العجز انقطاع متكرر للكهرباء عن المنازل والمنشات الاقتصادية والخدمية وتتفاوت فترة الانقطاع تبعا لحدة الأزمة ، لتصل في بعض الأحيان إلي قطع ١٨ ساعة قطع و6وصل علاوة على ارتفاع سعر كيلو الكهرباء

-أعاقت إسرائيل تطوير قطاع الكهرباء الفلسطيني من خلال فرض قيود على استيراد مدخلاتها أو احتجاز مستلزمات الإنتاج لفترات طويلة في المعابر بالإضافة لعدم تزويد قطاع غزة بالكمية المناسبة من السولار الصناعي لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة.

- نتيجة العدوان الإسرائيلي علي قطاع غزة قدرت خسائر شركة كهرباء القدس وشركة كهرباء غزة خلال الشهرين الأولين من الحرب بحوالي5 مليون دولار

ممثلة في القصف الإسرائيلي لبعض المحولات الكهربائية والشبكات بالإضافةً لعدم تمكن غالبية المواطنين من سداد فواتير الكهرباء نتيجة ظروفهم الاقتصادية الصعبة.

ب- **سياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الاتصالات و قطاع البريد**

تعطل قطاع البريد بشكل كامل بسبب الحصار الإسرائيلي حيث لم تتمكن سيارات البريد من القيام بعملها كما تعطل البريد مع الخارج جراء إغلاق المعابر والحدود الدولية كما تلقت البنية التحتية لقطاع الاتصالات خسائر فادحة نتيجة التجريف العشوائي الذي تمارسه جرافات الاحتلال في محافظات الوطن حيث بلغت حجم الخسائر لقطاع الاتصالات خلال شهرين فقط حوالي 8 مليون دولار.

ج-السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه النقل و المواصلات

قامت إسرائيل بتخفيض نسبة المحروقات من البنزين الذي يدخل قطاع غزة إلي 8%من إجمالي الكمية المطلوبة والسولار15% من إجمالي الكمية المطلوبة مما أدي إلي أزمة مواصلات خانقة،انعكست على حركة النقل والمواصلات، علاوة على التوقف شبه الكلي لحركة المواصلات في ساعات الليل كما أدي الحصار إلي إغلاق ٤٥٠ محطة وقود،وتوقف ٩٠% من السيارات الخاصة في قطاع غزة عن العمل وبقيت١٥%من خدمات النقل العام تعمل

هذا بجانب عدم وجود شبكة طرق تربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الأراضي الفلسطينية والأقطار المجاورة وتوقف مطار غزة الدولي عن العمل وعدم استكمال ميناء غزة

٨-السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه التجارة

اتخذت السلطات الإسرائيلية سياسيات وعراقيل عديدة أمام تطور قطاع التجارة وازدادت هذه الإجراءات عقب انتفاضة الأقصى الثانية سبتمبر ٢٠٠٠ ومنها

أ-اتبعت السلطات االاسرائيلية سياسة الإغلاق التي أدت إلى تقييد حرية تنقل الأشخاص كما أدت إلى تعطيل حركة التجارة سواء بين المدن الفلسطينية أو مع

العالم الخارجي ،كما عملت على تعطيل الاتفاقيات الفلسطينية المصرية والأردنية ورفعت تكلفتها حيث لم تتعدى ٠.٥ % من إجمالي التجارة الخارجية وبالتالي لم يكن باستطاعة الاقتصاد الفلسطيني توليد حجم صادرات يكفي لدفع فاتورة الواردات التي بلغت أربعة أضعاف الصادرات

ب- قامت السلطات الاسرائيلية باستخدام العوائق غير الجمركية كالمبررات الأمنية والصحية والبيئية ومبررات المواصفات والمقاييس لتأخير أو منع الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق المجاورة خاصة إلى الأردن ومصر ، على الرغم من حرية التجارة التي نص عليها الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي

ج- قامت السلطات الإسرائيلية بوضع القيود علي الواردات ومنها استيراد المواد الخام اللازمة لقطاعي الصناعة والزارعة واحتجازها أحيانا لفترات طويلة مما يزيد من تكلفة الإنتاج المحلي وتضعف من قدرته التنافسية.

نتيجة للممارسات الإسرائيلية فقد تعرض قطاع غزة لازمة إنسانية ،حيث شهدت أسواق القطاع نقصا حادا في المواد الغذائية الأساسية واختفت أعداد كبيرة من الأصناف الغذائية وشهد قطاع غزة ارتفاعا في أسعار العديد من السلع والمواد الغذائية الضرورية خلال ستة شهور نتيجة الحصار المشدد منذ منتصف حزيران٢٠٠٧تراوحت بين٣٠%إلي ١٠٠٠%حسب توفر المخزون من البضائع المعروضة وفيما يلي بعض الأمثلة علي الارتفاع الحاد للأسعار .

جدول (٢)بعض الأمثلة علي ارتفاع الحاد للأسعار في قطاع غزة

		قبل الإغلاق		بعد الاغلاق ب٦شهور	
السلعة	الوزن أو العدد	السعر بالدولار	السعر بالشيكل	السعر بالدولار	السعر بالشيكل
اللحم	كيلو واحد	٩.٩٢	٣٨	١٥.٦٧	٦٠
الدقيق	شوال ٥٠ك	٢٣.٥	٩٠	٣٥.٢٥	١٣٥
الفول	شوال ٢٥ك	٢٢.٨٥	٨٧.٥	٣٢.٦٤	١٢٥

الاسمنت	شوال ٥٠ك	٤.١٨	١٦	٥٢.٢٢	٢٠٠
الاسمنت الأبيض	شوال ٥٠ك	١٠.٤٤	٤٠	٧٠.٥٠	٢٧٠
الغاز المنزلي	اسطوانة ١٤ ك	١٠.٤٤	٤٠	١٥.٤٠	٥٩
السولار	لتر واحد	٠.٧٨	٣	١.٣١	٥
علبة المعسل	صغيرة	٠.٥٢	٢	٦.٠١	٢٣

المصدر :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات :معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي تقرير معلومات ١ ،قسم الأرشيف والمعلومات،٢٠٠٩، ص٢٤

نتيجة الممارسات الإسرائيلية انخفضت صادرات التوت الأرضي من1357طن عام في موسم2007/2006 إلى 0 طن في موسم2009/2008، أما الزهور فيتم زراعتها للتصدير بشكل رئيسي حيث انخفضت صادراتها من24 مليون زهرة موسم2007/2006 لتصل إلى اقل من0.8 مليون زهرة في موسم 2009/2008 وكل ذلك مرتبط بالسياسة الإسرائيلية .

٩- السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الاستثمار

يعتبر التأثير علي الاستثمار من أسوأ الخسائر غير المباشرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني وتتمثل هذه الخسائر في:

أ- هروب49.5 مليون دولار قيمة الشركات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية

ب - إلغاء استثمارات كانت تحت الإعداد النهائي بقيمة55.8 مليون دولار

ج- تأخير تنفيذ وتعطيل توسعات في المناطق الصناعية الحرة بقيمة 176 مليون دولار

د- خسارة34.5 مليون دولار أنفقته االسلطة الفلسطينية لتسويق فلسطين عالمياً لجذب المستثمرين

ه- توقف 66ألف فرصة عمل كان متوقع أن توفرها المشاريع الاستثمارية
١٠- القيود والممارسات الإسرائيلية لنهب الموارد المالية

لقد تقلص حجم الموارد التي كانت إسرائيل تحصل عليها من الاقتصاد الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لان الحكومة الإسرائيلية أخذت تعيد للسلطة الفلسطينية ٧٥% من ضرائب الدخل التي يدفعها العمال الفلسطينيون في إسرائيل و١٠٠% من ضرائب الدخل التي يدفعها العمال الفلسطينيون في المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية ما عدا القدس ،كذلك أخذت تعيد إلي السلطة الوطنية الفلسطينية ما تجبيه من ضريبة القيمة المضافة علي السلع التي يشتريها الفلسطينيون من إسرائيل بصورة رسمية وقد شكلت هذه الضرائب جزءا مهما من ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية يصل إلي حدود٦٠% من مجمل دخل السلطة واستمرت إسرائيل في اقتطاع الرسوم الجمركية التي يدفعها المستورد الفلسطيني لإسرائيل،وتقدر بعض الدراسات أن ما تقتطعه إسرائيل من تلك الرسوم يساوي تقريبا ثلث حجم الضرائب الفلسطينية أو حوالي ٣% من الناتج المحلي الإجمالي ،بالإضافة إلي أن إسرائيل ما زالت تجبي ريع العملة بحكم استعمال الفلسطينيين لعملتها (الشيكل)

١١-السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه غاز الطهي

شهد قطاع غزة ابتداء منذ عام 2007 نقصا ًكبيرا ًفي غاز الطهي بسبب تقليص سلطات الاحتلال الإسرائيلي لكميات الغاز التي تسمح بدخول من-60 40طن يوميا في حين تبلغ الاحتياجات اليومية لسكان القطاع200 طن يوميا وهو ما خلق عجز يفوق أل75 %من احتياجات السكان الأساسية من الغاز

١٢- السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه البيئة الفلسطينية

لقد بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ١٥٠ مستوطنة منها(20 مستوطنة صناعية) و263 بؤرة استيطانية يقطنها قرابة 600ألف مستوطن إسرائيلي يقوم المستوطنون بضخ 40 مليون م^3 من المياه العادمة سنويا إلى سهول ووديان الضفة الغربية ،هذا بجانب ما تنتجه تلك المستوطنات ومؤسساتها الصناعية من نفايات ومخلفات سامة تقوم بالتخلص منها عن طريق رميها في الأراضي الزراعية الفلسطينية المجاورة مثل منطقة أبو ديس التي يوجد بها أضخم المكبات بمساحه 3ألاف دونم .

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

يمكن التوصل لمجموعة من النتائج وهي كالتالي :

١. -منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ١٩٦٧ قامت بمجموعة من السياسات التي هدفت إلي ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتتمثل هذه السياسات بمجموعة من القوانين الأوامر التي أصدرتها سلطات الاحتلال مما أدي إلي سيطرة إسرائيل علي ٦٨% من أراضي الضفة الغربية و السيطرة علي الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما وضعت القيود علي تطور الصناعة الفلسطينية ومنعت من تطور قطاع البناء وهدفت من وراء ذلك تخفيض قدرة الاقتصاد الفلسطيني علي استيعاب العمالة

٢. نتيجة الممارسات السابقة والحصار المفروض علي غزة مما أدي إلي انخفاض قدرة الاقتصاد الفلسطيني علي تحقيق التنمية وجعله تابعا للاقتصاد الإسرائيلي وارتفعت البطالة مما أدي إلي ارتفاع مستوي الفقر في الأراضي الفلسطينية وانخفاض الأمن الغذائي

٣. من اجل تحقيق التنمية لا من التخلص من الاحتلال و التبعية الاقتصادية و الاستفادة من التعاطف الدولي والاعتماد علي نقاط القوة التي يمتاز بها الاقتصاد الفلسطيني التي من أهمها قوة العمل والموقع الجغرافي الممتاز والتنوع الجغرافي والقطاع الخاص القوى ورجال الإعمال الموجودين في المهجر هذا بجانب التغلب علي نقاط الضعف التي منها ضعف القطاع الحكومي والسيطرة علي الموارد الطبيعية والتغلب علي التشوهات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية و إنهاء الانقسام و بناء علاقات مع العالم الخارجي وتعزيز القدرة الذاتية من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتطوير رأس المال ودعم القطاعات الاقتصادية (الزراعية – الصناعية التجارية –البناء والتشييد قطاع الخدمات)

ثانيا: التوصيــات

في ضوء النتائج السابقة من الممكن الخروج بمجموعة من التوصيات :

١. -إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل والعمل علي بلورة اتفاقيات جديدة تتيح السيطرة علي المعابر لتسهيل دخول وخروج الأفراد والبضائع والعمل علي فك حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي خاصة في المجالات الصناعية والتجارية والعمالية بما يدفع الاقتصاد الفلسطيني إلي الارتقاء علي سلم التنمية

٢. -العمل علي خلق بيئة استثمارية في الأراضي الفلسطينية عن طريق منح الإعفاءات الضريبية وتقديم الحوافز للمستثمرين وترسيم منظومة تشريعية تسهل عملية الاستثمار وتفعيل دور صندوق الاستثمار الفلسطيني والعمل علي جذب الاستثمارات وتشجيع الاستثمارات في شتي المجالات وتحفيز المدخرات الوطنية للاستثمار واستغلال الموارد من اجل القيام بدورها الفاعل في تخفيض معدلات البطالة وزيادة النمو الاقتصادي

٣. –تقديم الدعم للمنتج الفلسطيني لمنحة القدرة علي المنافسة أمام السلع الأخرى للوصول إلي الأسواق الخارجية والاهتمام بالصناعات التي تمتاز بها الأراضي الفلسطينية بميزة نسبية وزيادة إنتاجها وتخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال تشجيع الإنتاج الموجة للتصدير وحصر المستوردات علي السلع الضرورية وفرض رسوم وضرائب علي السلع الكمالية

٤. -إعادة بناء وتأهيل مطار عزة وميناء غزة لأنهما يشكلان رافعة قادرة علي دعم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية وخاصة قطاع التجارة الخارجية وإحداث نمو اقتصادي هذا بجانب التحرر من التبعية للاحتلال

٦- ترشيد الواردات خاصة السلع الكمالية تشجيع الاستيراد من الدول العربية سوف يساهم في البدء في عملية فك الارتباط التدريجي مع الاقتصاد الإسرائيلي وإعادة لحمة الاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاديات المنطقة العربية من ناحية أخري كما إن تطوير العلاقات الاقتصادية مع الاقتصاديات الخارجية يمكن أن يساهم في

فتح أسواق تصديرية للبضائع الفلسطينية كما يساهم في زيادة في إيرادات السلطة الفلسطينية بسبب تقليص التسرب المالي

٥. الاهتمام بالتنمية البشرية وتوفير نظام تعليمي متلائم مع احتياجات السوق ليضيف قيما اقتصادية علي الناتج المحلي الإجمالي تنعكس بأثر ايجابي علي العملية التنموية والتركيز علي القطاعات التي تتميز بتوظيف عمالة مكثفة وذلك من خلال الاهتمام بتطوير القطاعات القادرة غلي خلق اكبر قدر ممكن من فرص العمل مثل (قطاع الإنشاءات والزراعة والصناعة)و البحث عن بدائل للعمالة والعمل علي استيعابهم في الدول العربية .

الكتب والمراجع

١. احمد سعيد الموعد : مشكلات التنمية في الدولة الفلسطينية ،صامد الاقتصادي ،العدد100،حزيران1995
٢. أشوكا مودي ،البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة المؤسسات والنمو ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس،أيلول1997
٣. السلطة الوطنية الفلسطينية : ندوة حول مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، سلطة المياه ،رام الله ، 2011
٤. -المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان : لا حلول في الأفق أزمة الوقود والكهرباء تشل الحياة في غزة
٥. -المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ،أثرسياسة الإغلاق على الصادرات الزراعية في قطاع غزة ،يونيو 2011
٦. -المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: اثر سياسة الإغلاق علي القطاعات الاقتصادية في الفترة15 حزيران2007 و14حزيران 2008
٧. حمدي الخواجا ،الوضع الراهن لقطاع السياحة في فلسطين ومدي استجابته لمتطلبات التعاون الإقليمي المرتقب ،كتاب السياحة الفلسطينية في الإطار الإقليمي ،المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية ،1997
٨. جامعة الدول العربية : تطور الاقتصاد الفلسطيني1999،الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، القاهرة ،أغسطس 2000
٩. عاطف علاونة: شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة ،جامعة النجاح ،رام الله ، ١٩٩٢،
١٠. عماد جاد:فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلي أوسلو ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،القاهرة 1999،
١١. فضل النقيب ،الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع مشكلات المرحلة الانتقالية ،
١٢. فضل النقيب ونصر العيطاني :واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية
١٣. محمد محمود نصر: تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس ، حزيران 2003

١٤. محمود الجعفري واخرون :السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس ،حزيران 2002
١٥. -معهد أبحاث السياسات الاقتصادية :أزمة الكهرباء في قطاع غزة: أسباب الأزمة تداعياتها وسبل علاجها تشرين2013
١٦. معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني (ماس): المراقب الاقتصادي والاجتماعي ،سلطة النقد الفلسطينية ،رام الله ،أعداد مختلفة
١٧. -معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني :مشاريع إعادة الأعمار قطاع غزة ...مالها وما عليها جلسة طاولة مستديرة 8آب 2013،
١٨. -مركز غزة للحقوق ،تقرير حول المستوطنات الإسرائيلية والمياه في الأراضي الفلسطينية ،غزة1999
١٩. -مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تقرير معلومات 1:معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي ،قسم الأرشيف والمعلومات ،بيروت 2009
٢٠. -محمود السمهوري ،تأثير السياسة الإسرائيلية الحالية علي التنمية الفلسطينية ،مؤتمر العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس ،ابريل 2005،
٢١. ثانيا :الرسائل العلمية
٢٢. إسماعيل ربيع مصباح الزين : الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثرها علي التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2010)،رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية ،غزة ،2013
٢٣. حمادة احمد الطلاع :تقييم اثر التجارة علي النمو الاقتصادي الفلسطيني (دراسة قياسية خلال الفترة(2001 -2015)رسالة دكتوراه جامعة قناة السويس الإسماعيلية ،2016 ،
٢٤. خليل عطا سرداح : الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي ، رسالة ماجستير جامعة الأزهر غزة 2012،
٢٥. رامي إبراهيم برادعة:انعكاس الحصار الإسرائيلي علي تنمية الموارد البشرية في فلسطين 1994-2007، رسالة ماجستير جامعة عين شمس2008
٢٦. زاهر عبد الحليم خضر :تأثير سعر الصرف علي المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010،رسالة ماجستير جامعة الأزهر غزة 2012

٢٧. زاهر سالم بدران :دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني أفاقة المستقبلية ،رسالة ماجستير جامعة الأزهر غزة 2014

٢٨. سمير أبو مدللة: تنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي واقع وأفاق ، رسالة دكتوراه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الخرطوم 2008

٢٩. فتحي علي حسين احمد :الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط ،رسالة ماجستير جامعة القاهرة 1994

٣٠. محمد كمال الهواري : الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والاستقلال عن الاقتصاد الإسرائيلي ،رسالة ماجستير جامعة عين شمس ، القاهرة2004

٣١. معتز أكرم فروانة :تحليل مدي قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني علي جذب المدخرات وتأثيرها في التنمية الاقتصادية1995-2012 رسالة ماجستيرالجامعة الإسلامية غزة ،2014

٣٢. منار اللحام :الارتباط وفك الارتباط بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي قطاع التجارة ،رسالة ماجستير معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 2004

٣٣. نادر خميس سمارة : المساعدات الخارجية وأثارها علي النمو الاقتصادي الفلسطيني،رسالة ماجستير جامعة الأزهر غزة ،2013 ،

٣٤. نواف أبو شماله : دور المعونات الأجنبية في تحقيق التنمية وإعادة البناء للاقتصاد الفلسطيني 1994-2000رسالة ماجستير جامعة عين شمس القاهرة ٢٠٠٤